جائحة كورونا (الاثار الاقتصاديه – واليات المواجهة)

الاسم

الاستاذ دكتور / خالد سعد زغلول حلمي

القسم العلمي

أستاذ ورئيس قسم القانون العام الاسبق وعميد كلية الحقوق جامعة السادات الاسبق

ورئيس قسم القانون العام بكليه الحقوق جامعه الكويت الاسبق

والمحامي بالنقض والإدارية العليا، محكم دولي.

التخصص العام: القانون العام

التخصص الدقيق: التشريعات الاقتصاديه والماليه والضريبيه

عنوان العمل الحالي : -كلية الحقوق جامعة السادات .

البريد الالكتروني

dr.khaled.zaghloul@gmail.com

المؤهلات العلمية :

-ليسانس الحقوق _دور مايو عام ١٩٧٨ تقدير عام جيد جدا- أكاديمية الشرطه.

-دبلوم القانون العام_دور أكتوبر عام ١٩٧٩(كلية الحقوق جامعة عين شمس) .

-دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية _ دور مايو عام ١٩٨٠(كلية الحقوق جامعة عين شمس).

-ماجستير في الحقوق عن رسالة موضوعها (سلطة القاضي الإداري في تقدير ملائمة المشروعية).

-دكتوراه في الحقوق عن رسالة موضعها . **Direct Foreign Investment-** (الاستثمار الأجنبي المباشر) أغسطس عام ١٩٨٨ .

التدرج الوظيفي

-معيد في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠.كلية الشرطه.

-مدرس مساعد في الفترة من عام١٩٨٠ إلى ١٩٨٨.كلية الشرطه.

-مدرس في الفترة من عام ١٩٨٨ إلي ١٩٩٣ (كلية الحقوق جامعة المنوفية).

-أستاذ مساعد في الفترة من يناير عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥ (كلية الحقوق جامعة المنوفية).

- أستاذ بكلية الحقوق جامعة المنوفية اعتبارا من ١٩٩٩/٦/٢٨ .

جائحة كورونا (الاثار الاقتصاديه – واليات المواجهة)

أ.د. خالد زغلول

كليه الحقوق جامعه السادات

جائحة كورونا (الاثار الاقتصاديه– واليات المواجهة)

تمهيد وتقسيم

مع مطلع عام ٢٠٢٠ تعرض عدد كبير من دول العالم لجائحة مرضية سريعة الإنتشار ، وأثرت على جميع إقتصاديات دول العالم المتقدم مها والنامى ، وعلى أثر هذه الجائحة إتخذت كافة الدول التى إنتشر بها هذه الجائحة عدد من الإجراءات الإحترازية والوقاية قوامها تعطيل الحياة الاقتصادية واغلاق الوحدات الانتاجية خشية إنتشار الوباء ووصوله لمرحلة يصعب السيطرة عليه ، وقد زادت مخاوف الدول المختلفة من الاثار المترتبة على هذه الجائحة أمام عدم وجود عقار طبى لمواجهة هذه الجائحة ، وسوف نحاول فى هذه الورقة أن نلقى بالظلال على اهم التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الإقتصاد المصري ثم نتعرض لأهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومه لمواجه اثار وباء كورونا ثم ننتهي بخاتمه تتضمن اهم النتائج والتوصيات.

وسوف نقسم هذه الورقه البحثيه الي ثلاث مطالب علي النحو التالي:

المطلب الاول : الاثار المحتملة لجائحة كورونا على الإقتصاد المصري .

المطلب الثاني: تقرير شركة سى أى كابيتال عن تداعيات ازمة كورونا على الإقتصاد المصرى.

المطلب الثالث: الاجراءات الاقتصادية والقانونيه التى إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة اثار ازمة كورونا .

المطلب الاول

الاثار المحتملة لجائحة كورونا على الإقتصاد المصري

فى حقيقة الأمر أن الاثار المحتملة لجائحة كورونا منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابى ، وسوف نشير الي اهم الاثار السلبيه ثم الاثار الايجابيه علي التوال:

اولا: الاثار السلبيه لجائحه كورونا:

هناك العديد من الاثار السلبية لجائحة كورونا علي الاقتصاد المصري تتمثل فما يلي:

١-إنخفاض معدل النمو الإقتصادى وإنخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالى GDP فى النصف الثانى من العام المالى الحالى (٢٠٢٠/١٩) وبصفة خاصة الربع الرابع من العام ، وهذا الإنخفاض فى معدل النمو سوف يطول كافة دول العالم وخاصة الدول الناشئة منها بما فيها مصر ، إلا أن تقديرات النمو لمصر تعتبر هى الأعلى على مستوى دول المنطقة ، حيث تشير إحصائيات وزارة التخطيط الى انه كان من المستهدف تحقيق معدل نمو بنهاية العام المالى الحالى يصل الى ٥.٦% إلا ان من المتوقع أن يصل الى ٤.٢% مع تباطو نمو الربع الثالث والرابع الى ٤.٥% و١% على التوالى، فضلاً عن ذلك فإن المؤشرات الحالية ومعدلات ونسب المديونية سوف تتأثر سلباً نتيجة الاوضاع الراهنة وأهمها تراجع وتباطو معدلات النشاط الإقتصادى

والعالمى والمحلى ، ولكن الأثر المالى سوف يتوقف على الفترة الزمنية للازمة ومدى نجاح الإجراءات المتخذة . كما ان المؤسسات الدولية توقعت أن تحقق مصر معدل نمو بالموجب ، فقد توقع صندوق النقد الدولى أن تحقق مصر معدل نمو يبلغ ٢% هذه العام ، من ناحية اخري فأن مؤسسات أخرى توقعت أن يصل معدل النمو فى مصر الى ٤% وهو ما يتوافق مع توقعات وزارة التخطيط ويمكن أرجاع ذلك الى نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى طبقته مصر خلال الخمس سنوات الأخيرة. [١]

٢-أن جائحة كورونا سوف تؤثر سلبي على العمالة والتوظيف ، مع تطبيق مصر للاجراءات الاحترازيه لمواجهه وباء كورونا وتقلص انشطه العديد من القطاعات الانتاجيه والخدميه فمن المتوقع استغناء العديد من الوحدات الإقتصادية عن عدد كبير من العمالة لتقليل حجم خسائرها المتوقعة نتيجة وقف النشاط الإقتصادى. [٢]

٣-ان أزمة كورونا سوف تسبب إنخفاض معدل نمو التجارة العالمية لعام ٢٠٢٠ ، بنسب ٢.٣% الى ٤% (إحصاءات وزارة التخطيط) ، فضلاً عن ان زيادة أزمة الديون العالمية بصورة واضحة ، الأمر الذى ينعكس سلباً على حجم التمويل والسيولة المتاحة فى الأزمة الحالية ، فضلاً على تأثر الإستثمار الأجنبى المباشر وتوقع إنخفاضه بمعدل يتراوح من ٣٠% ، ٤٠% .(إحصاءات وزارة التخطيط). [٣]

٤-تراجع ايرادات قناه السويس، اصدرت الهيئة القومية لقناة السويس بيان رسمى أوضح أن إيرادات القناه تراجعت الى ٤٥٨.٢ مليون دولار فى فبراير ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٧.١ مليون دولار فى يناير ٢٠٢٠ ، نتيجة تراجع حركة التجارة العالمية ، وهو ما يتوقع ان يستمر التراجع فى إيرادات القناه خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠٢٠ نتيجة إستمرار الأزمة العالمية وإستمرار تراجع التجارة العالمية . [٤]

---

[١] وزاره التخطيط والتنميه الاقتصاديه .www.mop.org.eg

[2] (-international labor organization Covid-19 and the World Bank, Impact, and policy responses ILO.

[3].(-International monetary fund, Global Economic outlook: the great lockdown, April 2020.

[٤] بيان رسمي لهيئه قناه السويس ٢٠٢٠.

٥- وقد كان لجائحة كورونا أثار سلبى على شركات الطيران، حيث تكبدت شركات الطيران سواء الرسمية وهى شركة مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة خسائر بالملايين بسبب الإلغاء القهرى لرحلات الطيران وعلى غير رغبة المواطن ومع الظروف القهرية فإن الالغاءات تتحملها الشركات حسب القوانين العالمية للطيران والصادرة عن منظمة الأياتا، أيضاً مع إلغاء حجوزات المواطنين لرحلاتهم وإستعادتهم مقابل تذاكر سفرهم .

٦- كما تراجعت أيضاً تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهرين الماضيين مع توقعات بإستمرار التراجع خلال الشهور المقبلة مع إستمرار الأزمة.

٧-تشير الإحصاءات الى ان البورصة المصرية خسرت أكثر من ١٠٠ مليار جنيه خلال شهر مارس ، إلا أن المؤشرات أوضحت إستعادة البورصة جزء طفيف من تلك الخسائر بعد إعلان الرئيس السيسى دعمها بمبلغ ٢٠ مليار جنيه ، ومن المتوقع تراجع أداء البورصة وبطئ التعافى بصورة كبيرة مع إستمرار البيانات السلبية عن أصابات كورونا فى مصر وتوقف الجزئي للحياة الإقتصادية فى مصر . [٥]

٨- يتوقع بعض الخبراء ان تكون خسائر مصر مضاعفة بسبب أزمة كورونا خاصة أن إقتصادها معتمد بشكل أساسي على الخارج سواء عبر الإقتراض لسد فجوة السيولة الدولارية ، أو من خلال الإستيراد لتلبية أكثر من ٦٠% من إحتياجاتها الأساسية .

وقد تراجع قيمه العجز في الميزان التجاري خلال شهر فبراير الماضي الي ٩٥و١ مليار دولار مقابل ٠١و٤ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبه انخفاض قدرها ٤و٥١% .

٩-سجلت أسعار النفط تراجعا إلى مستويات لم تشهدها منذ عام ٢٠٠٢ في ظل انهيار الطلب على النفط الخام وتفشي فيروس كورونا ،فقد سجل سعر خام برنت تراجعا إلى ٢٢.٥٨ دولارا للبرميل في شهر فبراير ٢٠٢٠، وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، كما سجل سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تراجعا إلى ما دون ٢٠ دولارا للبرميل، ليقترب من أدنى تراجع خلال ١٨ عاما، وكانت أسعار النفط قد تراجعت لشهر مارس بأكثر من النصف مما اجبر الشركات على تخفيض أو وقف

---

[٥] وزاره التخيط والتنميه الاقتصاديه .www.mop.org.eg

الإنتاج ،وعلاوة على تراجع الطلب، اندلعت حرب أسعار بين السعودية وروسيا في وقت سابق من شهر مارس ٢٠٢٠. [٦]

وفى قطاع الطاقة المصرى تراجع سعر بيع الغاز بعد أن كان عند سعر ٥.٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بعد تراجع الطلب فى أسيا وأوروبا وإنخفض سعره فى العقود السنوية للأسواق الاسيويه بنحو ٥٠% ليصل الى ٣ دولارات.

كما ألغت مصر عدداً من عطاءات بيع الغاز المسال بسبب تدني الاسعار ، الأمر الذى يهدد بفقدانها نصف العائد الذى حققته طوال عام ٢٠١٩ والبالغ مليار و٢٣٦ مليون دولار . [٧]

وكشفت دراسة حديثة لبنك "سي أي كابتال" أن تعادل الميزان التجاري للمواد البترولية في مصر وتحرر ميزانيتها من غالبية عبء تكاليف دعم الطاقة يعد بمثابة خطوط حماية رئيسية لاقتصادها في ظل الظروف العالمية الحالية، وأكدت الدراسة، التي أعاد البنك المركزي المصري تعميمها الأربعاء، أن هبوط أسعار النفط بنحو ٦٠% منذ بداية العام وحتى الآن بجانب إغلاق الحدود، واضطراب معدلات الإنتاج الرئيسية، أصبحت تلقي بظلالها على اقتصادات العالم.

وفي حقيقه الامر ان انخفاض اسعار النفط له اثار سلبيه واثار ايجابيه في نفس الوقت، اثار سلبيه بالنسبه للدول المنتجه والمصدره للنفط وخاصه الدول التي تعتمد اعتمادا كليا علي النفط كمصدر رئيسي للدخل، وله اثارا ايجابيه بالنسبه للدول المستورده للنفط، وبصفه عامه سوف يكون هناك اثارا ايجابيه علي الاقتصاد العالمي لانخفاض اسعار النفط هذا المصدر الهام للطاقه الذي يدخل في انتاج معظم المنتجات السلعيه والخدميه، الامر الذي يؤدي الي انخفاض اسعار هذه المنتجات بالتبعيه، وهو ما يعود بالرفاهيه علي افراد المجتمعات.

١٠-وبالنسبة للدين الخارجى لمصر تشير الإحصاءات الى قفز الدين الخارجى لمصر بنسبة ١٨ % على أساس سنوى بنهاية الربع الأول من العام المالى الحالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ الى

---

[٦] احصاءات منظمه الاوبك لعام ٢٠٢٠.

[٧] احصاءات وزاره البترول المصريه.٢٠٢٠.

١٠٩.٣٦ مليار دولار ، كما أرتفع الدين المحلى بنسبة ٨% وبلغ مبلغ وقدره ٤.١٨ تريليون جنيه (٢٧٠ مليار دولار) (إحصاءات البنك المركزى الربع الأول من عام ٢٠٢٠) . [٨]

١١-بالنسبة للإستثمارات الأجنبية غير المباشرة ، فمن المتوقع تراجع قدرة مصر فى الحصول على الإستثمارات غير المباشرة والإستثمارات فى أدوات الدين المحلية نتيجة تضرر الاسواق المالية والعالمية وهو ما يؤدى الى استرداد جزء من هذه الإستثمارات ، وعند طرح مصر لأى نوع من أنواع السندات أو أدوات الدين لن تجد المشترى بسهولة ، فعندما تريد الدولة تغطية دين بدين لابد أن تقترض وبالتالى ربما تتوقف عجلة الإقتراض أو تتراجع مع الأخذ فى الإعتبار إنخفاض حجم الدفعات النقدية القادمة من إستثمارات حقيقية وتراجع قطاع السياحة . [٩]

-وعلى أثر إكتشاف بعض المراكز المالية لبعض الدول أو المحافظ المالية أو رجال الأعمال و إنهيار عدد من البورصات العالمية والعربية والمحلية ، سوف تواجه مصر خطر حدوث إسترداد لأموال الاستثمارات .

١٢-بالنسبة لحجم الإحتياطات الإجنبية ، فقد أعلن البنك المركزى المصرى فى تقريره الشهرى (شهر ابريل) أن صافى الإحتياطات الأجنبية قد هبط الى ٣٧ مليار دولار فى نهاية ابريل من ٤٥.٥ مليار دولار فى نهاية شهر فبراير ذلك علما ان محاولة مصر التغلب على الاثار الإقتصادية لتفشى فيروس كورونا، فقد انفقت حوالى ٥.٤ مليار دولار لتغطية إحتياجات السوق وتغطية تراجع إستثمارات الاجانب والمحافظ الدولية ، كذلك لضمان إستيراد سلع استراتيجيه ، بالاضافة الى سداد المديونات الخارجية . [١٠]

١٣-فضلا عن ذلك فأن جائحة كورونا ستؤثر فى سلاسل القيمة العالمية ، والأسواق المالية ، وتدفق رأس المال ، ومستويات الاسعار ، ويؤثر فى كل الشركات والأسر ، والتحول الإقتصادى

---

[٨] احصاءات البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg.
[٩] وزاره التخطيط والتنميه الاقتصاديه www.mop.org.eg
[١٠] البنك المركزي المصري .www.cbe.org.eg

ككل، ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك إعادة هيكلة خريطة سلاسل الاعداد العالمية التى كانت تعتمد بصورة أساسية على الصين التى تستخدم التكنولوجيا الأمريكية. (١١)

وفى حقيقة الأمر يمكن أن تعمل الحكومة المصرية على إستغلال موقعها الاستراتيجى وخاصة منطقة محور قناة السويس لجذب العديد من الشركات الصينية وكذا العالمية التى تبحث عن موقع جديد لتوطين إستثماراتها وخطوط إنتاجها ، يكون أكثر أماناً لتفادى العقوبات الجمركية التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، بل يمكن أن تصبح مصر محطة أساسية لانتاج وتصدير المنتجات البريطانية بالاسواق الاقليمية والعالمية وبصفة خاصة داخل القارة الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط .

ثانيا: الاثار الإيجابية لجائحة كورونا :

على الرغم من الاثار السلبية لجائحه كورونا والتى سبق أن تعرضنا لها فإن جائحة كورونا لها العديد من الاثار الايجابية والتي تتمثل فيما يلي:

١- يمكن رصد ما احدثته جائحه كورونا فى تشكيل موجة جديدة من التغير والتحول فى ثقافة العمل والتجارة والادارة فى مختلف القطاعات الانتاجية الاقتصادية والخدمية والتعليمية ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى الاسراع نحو تحقيق التغير الذى كان مرتقباً فى كل قطاعات الدولة والتحول نحو الدولة الرقمية .

فكثير من الشركات والمؤسسات التى ما زالت تعتمد على العمل المكتبى والنظم التقليدية للحضور والانصراف، تبين لها أنها تتكلف كثيراً من الوقت والمال بالمقارنة بأسلوب العمل الالكترونى .

وعلى ذلك سوف يحدث نمو فى بعض الشركات الأخرى فى مصر وخاصة العاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والأعمال الرقمية والصناعات ذات رأس المال الكثيف وطلبات تقديم برامج التعليم عن بعد للانظمة الرقمية لسير العمل عبر الإنترنت. وفى حقيقة الأمر ان هناك فرص كبيرة لشركات الاتصالات لتوسيع انشطتها فى ضوء الاقبال الكبير على التسويق الالكترونى ،

---

(11)–OECD international Economic Assessment, Corona virus: the world economy at risk, OECD, March 2020.

سوف تزدهر بشكل كبير المعاملات الالكترونية وتزيد الخدمات البنكية بشكل كبير، منها تحول انماط الاستهلاك نحو المنصات الالكترونيه.

فضلا عن ذلك فان جائحة كورونا سوف تحدث تغيرات جذرية فى طبيعة العديد من الوظائف والمهام وتحولت بشكل كامل الى التطبيقات الإلكترونية والعمل عبر الإنترنت بنفس كفاءة العمل المكتبي .

٢- دخول عصر (الثقافة أون لاين) فى إطار تحقيق تنمية الوعى ونشر الثقافة ، والاستفادة من وجود كنوز والتراث الثقافى والفنى، ظهرت فكره استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة لعرض محتوى مكتبات مختلف قطاعات وزاره الثقافه بهدف تشجيع الجمهور على الاطلاع وإستغلال أوقات الحظر فى رفع معدلات الوعى والثقافة ، والإرتقاء بالذوق العام ، فقد صدر قرار وزارة الثقافة بإنشاء منصة لتحميل الكتب بصيغة pdf مجاناً على الموقع الرسمى لوزارة الثقافة الى جانب عدة ندوات ترجمة ، وأوضح ملف التحول الرقمى على رأس أهداف برنامج تطوير المؤسسات الثقافية. [١٢]

٣- كان لجائحة كورونا اثراً ايجابياً نحو الاسراع بوضع خطة تطوير المنظومة القضائية وميكنتها، وتطبيق التقاضى الالكترونى، وعقد المحاكمات عبر " الفيديو كونفراس " بما يحقق العدالة الناجزة . [١٣]

٤- من تداعيات كورونا تراجع صادرات الدول الكبرى للأسواق الافريقية ، مما قيدت حركة التجارة وإتجاه هذه الدول للإنتاج الداخلى لمواجهة تداعيات عمليات الحظر أو الحجر الصحى .

وتشير التقارير الصادرة من عدد من المكاتب التجارية بإفريقيا الى وجود فرص كبيرة لعدد من السلع والمنتجات المصرية فى أسواق افريقية عديدة لتأثرها بأزمة كورونا ، وفى حقيقة الامر ان أزمة كورونا فتحت فرصة كبيرة للمنتجات المصرية فى كل الدول الأفريقية سواء الاعضاء في الاتفاقات التجارية كالكوميسا أو غير الاعضاء الا أن نجاح هذا التوجه فى حاجة الى إنشاء خط

---

[١٢] وزاره الثقافه .www.moc.gov.eg

[١٣]وزاره العدل. www.jp.gov.eg

ملاحى جديد يربط الموانى المصرية بأفريقيا للوصول الى مختلف دول القارة مثل ميناء دار السلام بتنزانيا وممباسا. (١٤)

٥- تحسن جوده الهواء في ٣٣٧ مدينه حول العالم بنسبه ٤و١١% بالمقارنه بنفس الفتره من العام الماضي،(المنظمه العالميه للارصاد الجويه) واوضحت المنظمه ان ذلك يرجع الي انخفاض انبعاثات الكربون بنسبه ٦% خلال العام الحالي بسبب انخفاض الانبعات الناجمه عن وسائل النقل والمصانع وانتاج الطاقه، فضلا عن تحسن المناخ بسبب اجراءات الحد من تفشي فيروس كورونا ساهم في اغلاق ثقب الاوزون.

المطلب الثاني

تقرير شركة سى أى كابيتال عن تداعيات ازمة كورونا على الإقتصاد المصرى

صدر حديثاً تقرير عن شركة سى أى كابتال موضحاً التأثيرات الإقتصادية المرتقبة لفيروس كورونا على عدد من إقتصادات الدول العربية منها مصر ، السعودية ، الكويت ، وأهم الإجراءات التى إتخذتها الحكومات لمحاولة التقليل من أثاره .

أوضح التقرير أن مصر ستستفيد على مستوى تكلفة الدين المحلى من إنخفاض الفائدة (كل إنخفاض بنسبة ٠.٥% يؤدى الى ٥ مليار جنيه على مستوى الموازنة).

وتوقع التقرير أن يؤدى احجام العملات الأجنبية فى مصر التى تبلغ ٣٠ مليار دولار (الودائع غير المنتظمة فى صافى الإحتياطات الدولية أو صافى الأصول الأجنبية) الى تقليص الضغوط فى المدى القصير على الجنيه المصرى.

---

(14)–American Chamber of commerce in Egypt, impacts of Covid-19 Pandemic on Egypt's Economy Research note, march,2020.

وإفترض التقرير سيناريو سلبي يتمثل فى الأتى " انخفاض عائد السياحة بمقدار يتراوح من ٢.٥ الى ٣ مليارات دولار فى الربع الثانى من عام ٢٠٢٠الى جانب خروج المزيد من إستثمارات المحافظ الأجنبية ، لتسجيل حوالى ٨-١٠ مليار دولار وذلك فى المدة من ٢٠ فبراير حتى أخر شهر مايو ٢٠٢٠ (حسب معلومات السوق الخاصه بالشركة)، بجانب ذلك إنخفاض محتمل في الاستيراد ، وبالتالى تراجع منحنى التكلفة ، وأشار التقرير الى تسجيل الميزان الخارجي للقطاع النفطى فى مصر تعادلاً من النصف الاول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، مما جعل الدولة فى مأمن من إنخفاض اسعار النفط الذى كان له تأشير غير مباشر على الميزانية التجاريى البترولي فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وإذا وضعنا فى الإعتبار أن جميع المنتجات البترولية تقريباً (اوكتان ٩٥ ،٩٢ ، ٩٠ والسولار) تباع بسعر يعادل نسبة ١٠٠% من التكلفة ، بإستثناء غاز البوتان ، الذى خصصت له الحكومة دعماً قدره ٥٠ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وفى ضوء التغيرات التى أصبحت شيئ مؤكد فإن هذا الدعم قد ينخفض الى ٣٧ مليار جنيه ، حيث كانت تقديرات الحكومة على أساس سعر النفط مبلغ ٦٥ دولار أمريكى / برميل بينما المبلغ المتوسط السنوى ٥٤ دولار أمريكياً / برميل ، والذى يمكن أن ينخفض بشكل أكبر فى الفترة المقبلة وعلى ذلك فإن إنخفاض أسعار النفط يسمح للحكومة بخفض اسعار الطاقة المحلية بنسبة تصل الى ٣% وذلك فى مراجعة اول مارس لعام ٢٠٢٠ لأسعار البنزين طبقاً لألية السعر التلقائى ، وهذا من شأن أن يساعد فى إحتواء جزئياً للضغوط التضخميه الأخرى التى من المحتمل أن تنشأ فى غضون الشهور المتبقية لعام ٢٠٢٠ ، ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن هناك إحتمال كبير لانخفاض مستوي التضخم لأقل من المتوقع البالغ ٧-٨% لعام ٢٠٢٠.

فضلاً عن ذلك يشير التقرير السابق الى أنه من المرجح أن يؤدى خفض معدلات سعر الفائدة الرئيسيه الى إعادة توزيع جزئى للسيولة لدى البنوك المحلية من ودائع مرتبطة يسعر الكوريدور (الرصيد الحالى يبلغ ٥٩٢ مليار جنيه) نحو سوق أدوات الدين المحلى ، ويأتى ذلك فى الوقت الذى حددت فيه وزارة المالية موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على أساس متوسط عائد يبلغ ١٥.٥% وبناء على ذلك ومع توقع إستمرار العائدات الحالية فى نطاق ١٣.٥% الى ١٤%

يمكن للحكومة أن توفر ما يصل الى ٢٠ مليار جنيه ، وفى حقيقة الأمر أن مصر لا تزال تقدم عائداً يعد الأعلى بين الأسواق الناشئة خاصاً بالنسبة للسندات الحكومية. [١٥]

وجدير بالذكر ان الحكومة المصرية والبنك المركزى تقدموا بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولى ، طبقاً لبرنامج إدارة التمويل السريع " RF " وبرنامج إتفاق الاستعداد الائتمانى " SBA " لتعزيز قدراتها على مواجهة أزمة كورونا ، وهذا الاتفاق والتمويل المصاحب له فى هذه المرحلة يعد أمراً مهما لدعم ثقة السوق وللحفاظ على المكتسبات والنتائج الإيجابية التى تحققت فى السنوات الأخيرة من خلال برنامج الأصلاح الإقتصادى الذى أشادت به جميع المؤسسات الدولية .

المطلب الثالث

الاجراءات الاقتصادية والقانونيه التى إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة ازمة كورونا

لقد إتخذت الحكومة المصرية خطوات مبكرة قبل تفشى جائحة كورونا لتخفيف الأضرار الإقتصادية تتمثل فيما يلي:

١- وفى مقدمتها توجيه رئيس الجمهورية بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل الخطه الشاملة للتعامل مع أى تداعيات محتملة لفيروس كورونا.
٢- إعلان البنك المركزى مبادرتة لتخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقارى لمتوسطى الدخل من خلال بنوك وشركات التمويل العقارى ، ولمدة عشرين عاماً.
٣- وقف العمل بقانون ضريبة الإطيان الزراعية لمدة عامين.
٤- أتخذت الحكومة عدد من الإجراءات لدعم النشاط الإقتصادى ورفع القدرة الشرائية من خلال خفض أسعار العائد الأساسى لدى البنوك بواقع ٣٠٠ نقطة أساسية (٣%) ليصبح سعر عائد الإيداع والإقراض للبنك واحدة وسعر العملية الرئيسية عند سعر ٩.٢٥% ، ١٠.٢٥%

---

[15]- International food policy research institute (IFPRI) Covid-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, Regional Policy note 04, March 2020.

،٩.٧٥% على الترتيب وسعر الائتمان والخصم عند المستوى ٩.٧٥% وذلك كاجراء استثنائي يسهم فى دعم النشاط الاقتصادى بكل قطاعاته .

٥- مبادرة البنك المركزى للعملاء غير لمنتظمين فى السداد من الافراد الطبيعين بهدف اقالتهم من عثرتهم ، ولتمكينهم من التعامل مجددا مع الجهاز المصرفى ورفع قدرتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلى ،ويترتب على ذلك التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادله لدى المحاكم فور اتفاق العميل مع بنك التعامل علي شروط السداد.

٦- اتخاذ اجراءات لتنشيط البورصة المصرية تمثلت فى تخصيص ٢٠مليار جنية من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية وخفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ١٢٥. % بدلا من ١٥.% وعلى المقيمين لتصبح ٠.٠٥% بدلا من ١٥. % مع الاعفاء الكامل للعمليات الفورية على الاسهم من ضريبة الدمغة وخفض سعر ضريبة توزيع الارباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠% لتصبح ٥% بدلامن ١٠% .

٧- اجراءات تيسير الحصول على الخدمات المصرفية من خلال قيام البنوك بشكل فورى باتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الاساسيه والاستراتيجية ، بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة بها وعلى وجة الخصوص السلع الغذائية لتغطية إحتياجات الاسواق وكذلك اتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل راس المال العامل لصرف رواتب العاملين بالشركات ودراسة ومتابعة القطاعات الاكثر تأثيرا بإنتشار جائحة كورونا ووضع الخطط الملائمة لدعم الشركات العاملة بها.

٨- اجراءات دعم القطاعات الرئيسية المتضررة وعلى رأسها **قطاع الصحة** حيث قرر رئيس الجمهورية زيادة بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥% الى جانب انشاء صندوق مخاطر لأعضاء المهن الطبية وإتاحة مليار جنية لوزارة الصحة بشكل عاجل لتوفيرها الاحتياجات الاساسية من المستلزمات الوقائية، ودعم **قطاع السياحة** عبر تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع والمنشأت السياحية ٣ أشهر أخرى وشمول مبادرة التمويل السياحى التى أطلقها البنك المركزى ليضمن إستمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصاريفها الجارية بمبلغ يصل الى ٥ مليار جنيه مع تخفيض تكلفة الاقراض لتلك المبادرة الى ٨% . [١٦]

٩- أصدرت الحكومة حزمة قرارات لدعم قطاع الصناعة فى البلاد وهى تخفيض سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤.٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية ، وخفض أسعار الكهرباء

---

[١٦] البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

للصناعة للجهد الفائق والعالى والمتوسط بقيمة ١٠ قروش ، وتثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقى الإستخدامات الصناعية لمدة من ٣-٥ سنوات مقبله .

كما اشتملت القرارات توفير مليار جنيه للمصدريين خلال شهر مارس وأبريل ٢٠٢٠ لسداد جزء من مستحقاتهم وفقاً للأليات المتفق عليها مع سداد دفعة إضافية بقيمة ١٠% نقداً للمصدرين فى يونيو ٢٠٢٠.

١٠- كما تقرر تأجيل سداد الضريبية العقارية المستحقة على المصانع والمنشأت السياحية لمدة ٣ أشهر ، إضافة الى رفع الحجوزات الادارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد ١% من الضريبية المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات .

١١- عملت الحكومة على التخفيف من الأثر الإجتماعى والإقتصادى لفيروس كورونا على المواطنين من خلال التوسع فى شبكات الامان الإجتماعى لحماية الاسر الاكثر إحتياجاً من خلال مساعدات نقدية تستهدف أسر العاملين بالقطاع العام والعاملين باليومية ، ، والاسر التى تعولها السيدات وغيرهم من الفئات الاكثر إحتياجاً .

١٢- وفى ١٧ مارس ٢٠٢٠ قرر البنك المركزى تأجيل إستحقاقات كل قروض الشركات الحالية لمدة ٦ أشهر بجميع القطاعات والصناعات للعملاء سواء المنتظمون أو المتأخرين فى السداد، كما قرر لبنك المركزى تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للقروض الإستهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى لمدة ٦ أشهر ، مع عدم تطبيق عوائق أو غرامات إضافية على التاخير فى السداد .

وتأتى هذه القرارات ضمن حزمة من الجراءات والتدابير الاحترازية التى إتخذها البنك المركزى لدعم الاقتصاد ومساعدة الشركات والقطاع الصناعى على مواجهة تداعيات فيروس كورونا وتمكين العملاء غير المنتظمين فى السداد من الافراد الطبيعين من التغلب على عثرتهم والتعامل مجدداً مع الجهاز المصرفى بما يساهم فى رفع قدرتهم الشرائية وتنشيط الطلب المحلى . [١٧]

---

[١٧] البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

وتسرى هذه المبادرة على الأفراد الطبيعين غير المنتظمين فى السداد البالغ إجمالى ارصدة مديونتهم غير المنتظمة لدى الجهاز المصرفى أقل من مليون جنيه بدون أرصدة البطاقات الإئتمانية والعوائد المهمشة ، فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ، سواء كان متميزاً أو غير متخذ ضدهم إجراءات قضائية من واقع التقرير المتاح لدى الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى والمعد لهذا الغرض ويتم بموجبها التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم لو أتفاق العميل مع البنك التعامل على شروط السداد وعند قيام العميل بالسداد النقدى أو العينى فى حالة قبول البنك للسداد العينى بنسبة ٥٠% من صافى رصيد المديونية بدون العوائد الهامشية (رصيد المديونية) مستبعد منه الضمانات النقدية وما فى حكمها ، ويتم الحذف من قوائم الحظر بنظام تسجيل الإئتمان بالبنك المركزى المصرى والشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى، والإفصاح عن هؤلاء العملاء كعملاء مبادرة لمدة سنة واحدة من تاريخ سداد نسبة ال ٥٠% كمعلومة تاريخية فقط وعدم سريان حظر التعامل على هؤلاء العملاء فيما يخص تلك المديونية ، وتحرير الضمانات غير النقدية وما فى حكمها والرهون الخاصة بتلك المديونية ويتم العمل بالمبادرة إعتباراً من تاريخه وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١ ، ويتم تطبيق ذات شروط المبادرة على العملاء الذين قاموا بالسداد قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ .

١٣- كما قرر البنك المركزى تخفيض سعر الفائدة بحو ٣% ، ويؤكد هذا القرار حرص البنك المركزى على الحفاظ على المكتسبات التى حققها الاقتصاد المصرى بعد تنفيذ برنامج الاصلاح الإقتصادى ، وجاء هذا القرا متوافق مع قرار تأجيل الاقساط على العملاء والشركات مما يساهم فى تنشيط السوق فى ظل الظروف الإستثنائية ومساندة أصحاب الأعمال بالاحتفاظ بالعمالة والوفاء بإلتزاماتهم .

١٤- وقد صدر قرار وزير المالية بإستثناء الشركات المصدرة – مطالبتها بتقديم شهادة بموقفها الضريبيى لصرف مستحقاتها لدى الجهات الحكومية وصندوق تنمية الصادرات حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ والى جانب حذف كامل مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات ، وذلك على ٣ شرائح كل شريحة ١٠% وحتى ٥ ملايين جنيه لكل مصدر وذلك فى إطار دعم الحكومة المصرية أو الشركات الصناعية فى مواجهة تداعيات أزمة إنتشار فيروس كارونا عالمياً . [١٨]

---

[١٨] وزاره الماليه www.mof.org.eg

١٥- وقرر مجلس الوزراء تخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدارها ٥٠٠ جنيهاً شهرياً لمدة ٣ أشهر ، فضلاً عن قيام صندوق الطوارئ بوزارة القوة العاملة بالبدء فوراً فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان صرف رواتب العمالة المنتظمة المتضررة .

١٦- وقد وافق المجلس فى جلسته العامة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ على مواد مشروع قانون مقدم من الحكومة بشان بعض القواعد المالية التى يتطلبها التعامل مع التداعيات التى خلفها فيروس كورونا والمعروف باسم قانون القواعد الماليه.

ونصت المادة الاولى من مشروع القانون على انه " يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية طبقاً لما تقدمه الوزارات المعنية من بيانات تأجيل سداد كل أو بعض ما يستحق من الضريبة على العقارات المبينة لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة لكل أو بعض العقارات المرخصة المستخدمة فى القطاعات الإقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة – تداعيات جائحة فيروس كورونا .

وأجازت المادة الثانية من مشروع القانون لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية طبقاً لما تقدمه الوزارات المعنية من بيانات من أجل تقديم الإقرارات الضريبية التى يتعين تقديمها خلال فترة جائحة فيروس كورونا أو من أجل سداد كل أو جزء من الضريبة المستحقة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل أو قانون الضريبة على القيمة المضافة أو كليهما لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر قابلة للتمديد لمدة أخرى مماثلة وذلك بالنسبة للممولين أو المسجلين فى القطاعات الإقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررين من تداعيات فيروس كورونا .

ونصت المادة الثالثة على انه " يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية طبقاً لما تقدمه الوزارات المعنية من بيانات تقسيط رسوم أو مقابل الخدمات التى تستحق نظير تقديم الخدمات الإدارية لمده لا تجاوز ثلاثة اشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمرة أخرى مماثلة للقطاعات الإقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا والتى يحددها مجلس الوزراء .

وأجازت المادة الرابع لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالتأمينات الإجتماعية طبقاً لما تقدمه الوزارات المعنية ببيانات تأجيل سداد أو تقسيط كل او بعض ما يستحق من

إشتراكات التأمينات الإجتماعية شاملة حصة العمال وحصة المنشاة بدون حساب مبالغ إضافية لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر قابلة للتجيد لمدة أخرى مماثلة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة .

ونصت المادة الخامسة على أن يشترط لإستعادة أو إستمرار إستعادة أى شركة أو منشأة أو فرد داخل القطاعات الإقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا والتى يحددها مجلس الوزراء بكل أو بعض ما تضمنته النصوص السابقة ، عدم الإستغناء أو سبق الإستغناء عن بعض أو كل العمالة بمختلف أنواعها الموجودة لديها [١٩].

ولقد احسن المشرع صنعاً بإصدار هذا القانون الذى يراعى الظروف الإستثنائية التى تمر بها الوحدات الانتاجيه والخدميه المختلفة ، وتشجيعا لها للإستمرار فى مزاولة نشاطها وتحفيزها على الإحتفاظ بالعمالة لديها وعدم تسريحهم أو الإستغناء عنهم بما يتضمن المحافظة على القاعده العريضه من أفراد المجتمع وضمان إستمرارهم فى وظائفهم وحصولهم على الدخل الملائم الذى يحقق مستوى ملائم من المعيشة ، ويضمن تسيير النشاط الاقتصادي في الدوله .

---

[١٩] قانون القواعد الماليه للتعامل مع تداعيات كورونا رقم ٢٤ لسنه ٢٠٢٠.

الخاتمه: تناولت هذه الورقه البحثيه التعرف علي اهم تداعيات جائحه كورونا السلبيه منها والايجابيه ، والتعرف علي التداعيات المحتمله وفقا لتقرير بعض المؤسسات الدوليه، وايضا التعرف علي اهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومه المصريه لمواجهه هذه الازمه، ويمكن ان نخلص الي عدد من النتائج والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

النتائج:

١- فى حقيقة الامر أن نجاح مصر فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى ساهم فى إمتصاص الاثار السلبية لفيروس كورونا ، وما شهدته مصر من الاسراع نحو تنفيذ برنامج الشمول المالى للإصلاح الرقمى وتخفيف الأثر على العمالة غير المنتظمة ، وتطبيق مصر لانظمة التعليم الحديثة ساهمت فى تيسير إستمرار المنظومة التعليم – من خلال الوسائل الرقمية .

٢- بل يمكن القول أن الإجراءات الإحترازية التى إتخذتها مصر لمواجهة جائحة كورونا حققت توازن بين حماية المواطنين وإستمرار عجلة الانتاج داخل الوحدات الانتاجيه والخدميه مع القيام فى الوقت ذاته بالاجراءات الإحترازية اللازمة لحماية العمال.

٣- ان تداعيات جائحه كورونا سوف تستمر لفتره طويله من الزمن.

٤- ان النظام العالمي سوف يشهد تغيرات جذريه في اعقاب جائحه كورونا سواء علي مستوي العلاقات بين الدول بعضها البعض والتي تتمثل في الغاء اتفاقيات قائمه وابرام اتفاقات اخري علي اسس مختلفه، وايضا تغييرات في كيفيه اداره الازمات والتنبوء بها، وتغيير في التخطيط الاستراتيجي لاداره الدول وسوف ينعكس ذلك في صوره اصدار تشريعات جديده .

٥- سوف تشهد دول العالم بصفه عامه ومصر بصفه خاصه نقله نوعيه وسريعه نحو الاقتصاد الرقمي والمعاملات الالكترونيه في كافه قطاعات الدول سواء الانتاجيه او الخدميه او التجاريه.

التوصيات

١- ان تعمل الحكومه علي تحقيق التوازن بين استمرار العمل في القطاعات الانتاجيه والخدميه والتجاريه في الدوله مع اتخاذ الاجراءات الوقائيه اللازمه للمحافظه علي الصحه العامه من وباء كورونا.

٢- سرعه الاخذ بعناصر الاقتصاد الرقمي في كافه القطاعات الانتاجيه والخدميه والتجاريه والتعليميه .

٣- ضروره ترشيد الانفاق العام واعاده النظر في الاولويات الخاصه بالانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

٤- وضع خطه استراتيجيه لاحلال المنتج المحلي محل الواردات، وانتاج السلع التي تحتاجها اسواق دول العالم وخاصه الدول الافريقيه.

٥- تعديل قوانين العمل والتأمين الصحي لتشمل تنظيم العمل عن بعد.

٦- سرعة إنشاء خط ملاحى جديد يربط الموانى المصرية بالدول الإفريقية وتطوير منظومة النقل النهرى ، والاسراع بانشاء مشروع الملاحة الإلكترونية لنهر النيل والذى يساهم فى أعمال تأمين ومراقبة تحركات الوحدات النهرية بطول نهر النيل ، وجدير بالذكر أن مشروع البنية المعلوماتية لنهر النيل هو نظام تستخدمه دول الاتحاد الاوروبى فى نهر الدانوب الذى يربط شمال وجنوب الدول الاوروبية .

٧- ضرورة تفعيل دور مكاتب التمثيل التجارى المصرى بأفريقيا لتوفير المعلومات عن الاسواق وتحديد الفرص التصديرية الواعدة أمام المنتجات المصرية .

٨- التعاون مع ايكاو (**ICAO**) منظمة الطيران المدنى الدولى لمناقشة تداعيات فيروس كورونا فى مجال النقل الجوى من القارة الافريقية وإتخاذ الإجراءات العاجلة لدعم قطاع الطيران المدنى اللازمه لتعافيه وتوجيه المواقف الإفريقية فى هذا الإطار.

٩- ونرى أن البنك المركزى يجب أن يكون مستعد لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية ، ولا سيما لتلك التى تقرض الموسسات الصغيرة والمتوسطة ، التى ربما كانت أقل إستعداداً لمواجهة إضطراب حاد ويمكن للحكومة أن تقدم ضمانات إئتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية إحتياجات هذه الشركات الى السيولة على المدى القصير .

١٠- علي الحكومات ان تغيير من سلوكيتهم وعلاقاتهم بالطبيعه وان تعمل علي التحول الي الاقتصاد الاخضر للمحافظه علي المكاسب المناخيه التي ساهم فيروس كورونا في تحقيقها نتيجه للاجراءات الاحترازيه التي تم فرضها علي الوحدات الانتاجيه والشركات العملاقه لمواجهه وباء كورونا.

قائمه المراجع:

اولا: المراجع العربيه

١- وزاره الماليه، البيان التمهيدي ما قبل الموازنه للعام المالي٢٠٢٠/٢٠٢١، موازنه مسانده لنشاط الاقتصادي والتنميه البشريه والاصلاح الهيكلي، ابريل ٢٠٢٠.

٢- وزاره التخيط والتنميه الاقتصاديه، تداعيات فيروس كورونا COVID 19، علي الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري: السيناريوهات المحتمله، واليات المواجهه، ابريل ٢٠٢٠.

٣- البنك المركزي المصري، بيانات لجنه السياسه النقديه خلال شهري مارس وابريل ٢٠٢٠.

ثانيا: المراجع الاجنبيه:

1-American Chamber of commerce in Egypt, impacts of Covid-19 Pandemic on Egypt's Economy Research note, march,2020.

2-International food policy research institute (IFPRI) Covid-19 and the Egyptian economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances, Regional Policy note 04, March 2020.

3-international labor organization Covid-19 and the World Bank, Impact, and policy responses ILO.

4-International monetary fund, Global Economic outlook: the great lockdown, April 2020.

5-OECD international Economic Assessment, Corona virus: the world economy at risk, OECD, March 2020.

ثالثا: مواقع الانترنت:

١- وزاره الماليه www.mof.org.eg

٢- وزاره التخيط والتنميه الاقتصاديه www.mop.org.eg

٣- وزاره الصحه والسكان المصريه www.care.gov.eg-default.html

٤- وزاره العدل www.jp.gov.eg

٥- وزاره البترول والثروه المعدنيه www.petroleum.gov.eg

٦- وزاره الثقافه www.moc.gov.eg

٧- البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

٨- صندوق النقد الدولي www.imf.org